الإطار القانوني لتسهيل بيئة الاستثمار الأجنبي ودوره فى تنمية الاقتصاد المصري

د / مـأمون عبدالحفيظ محمود
دكتوراه الاقتصاد والمالية العامة

مقدمة :

فى ظل الاصلاحات الاقتصادية التي تبنتها مصر ، والتي تهدف فى مجملها إلى تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة للمحيط الاقتصادي العالمي الذي يتميز بحدة المنافسة، خاصة وأن الدولة فى سعي دائم للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ؛ مما يحمل المؤسسات العمومية الاقتصادي الكثير من التحديات التي ينبغي رفعها لمواجهة نظيرتها فى الاسواق العالمية، وهو ما دفع بالسلطات العمومية إلى محاولة توفير مناخ ملائم لتدعيم القدرات التنافسية .

ويعتبر الاستثمار دعامة أساسية للتنمية ، لكونه يشكل إضافة إلى الطاقة الإنتاجية ،كما أنه يحتاج إلى مناخ ملائم لجلب المستثمرين ،ولا شك أن تحقيق الأمن القانوني والقضائي يسهم إيجابياً فى ذلك ، فالمستثمر الأجنبي مهما كانت المبادرات التشجيعية المنصوص عليها فى التشريعات والأنظمة ، فإنه لا يغامر إلا إذا أدرك أن هناك أمنًا قانونيًا ،المتمثل فى توفير المناخ القانوني السليم للاستثمار وايجاد الآليات القانونية المحفزة على الاستثمار وسيادة دولة القانون فى ميدان الأعمال .

وتتمثل أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فى إعطاء قوة دفع للاقتصاد المحلي بتحسين قدرته على التفاعل مع الاقتصاد العالمي والمشاركة فى العملية الإنتاجية الدولية، بحيث يكون هذا الاستثمار جزءًا أساسياً من الرافعة التي تنقل الاقتصاد إلى اقتصاد أكثر كفاءة مرتبط بالاقتصاد العالمي ومساهم فى العملية الإنتاجية الدولية، كما أن معظم دول العالم تتنافس وتبحث عن فرص استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لإسهامه الحقيقي فى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متمثلة فى تأثيره على النمو الاقتصادي، كما يمكن أن يسهم بشكل مباشر وغير مباشر فى بناء القدرات الوطنية من خلال إدخال التقنية الحديثة ، وفتح فرص عمل جديدة

أمام مواطني البلد المضيف للاستثمار، وتوفير فرص التدريب لهم بالإضافة إلى نقل المعرفة الفنية والإدارية .[١]

ولقد تطورت نوعية الاستثمار فى الدول النامية بالشكل الذي نراه حالياً ، وذلك عن طريق مشاركة رأس المال الأجنبي لرأس المال الوطني هذا من ناحية، بل ذهبت أغلب التشريعات فى الدول النامية إلى سن القوانين التي تجذب رؤوس الأموال الأجنبية مستغلة هذه الاستثمارات فى قيام صناعات جديدة بالدول النامية واستصلاح الأرضي الزراعية والمشروعات السكانية فى بعض الدول ومنها على سبيل المثال مصر .[٢]

ويلاحظ مما سبق أن أساس الاستثمار مبني علي دعامتين هما : استغلال الثروات الطبيعية للدول النامية أو السائرة فى طريق النمو ، ثانياً : إيجاد أسواق جديدة للشركات الصناعية الكبرى لتصريف منتجاتها .

حيث شكلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصدراً رئيسياً للتمويل فى جمهورية مصر العربية، كما أسهمت فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويختلف الاستثمار الأجنبي المباشر عن الأنواع الأخرى من التدفقات الرأسمالية الخاصة كونه يستند إلى حد كبير، على الرؤية المستقبلية الطويلة المدى للمستثمرين لإمكانية تحقيق الأرباح من خلال أنشطتهم الاقتصادية .[٣]

ونظراً للعجز الذي شهده القطاع العمومي فى تحقيق التنمية الاقتصادية كان لزاماً على الدولة تحسين بيئة الاستثمار الأجنبي من حيث المناخ الملائم والقواعد القانونية المنظمة له ، باعتبار أن الاستثمار والاستثمار الأجنبي على وجه الخصوص هو مصدر رئيسي من مصادر التمويل لأغلب الدولة النامية ، والتي من بينها جمهورية مصر العربية ، من خلاله يتم استقطاب التقنيات الحديثة والخبرات والتكنولوجيا المتجددة .

مشكلة البحث :

أدخلت الدولة المصرية تحسينات كبيرة على الأحكام الأساسية لتشريع الاستثمار، وقدمت حوافز فعلية لجذب الاستثمار، وتهيئة المناخ الجاذب للاستثمار،

(١) يحيي حسين علي ، فاطمة الحملاوي ، المحددات الاقتصادية والقانونية للاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر، المجلة العلمية للدراسات والأبحاث المالية والتجارية ، كلية التجارة ، جامعة دمياط ، ٢٠٢٢ ، ص ١٠٨٧

(٢) رمزي ذكي، التضخم فى الوطن العربي ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، لبنان بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ١٢٦

(٣) سندس حميد الجبوري ، الضمانات القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر وآثارها على دولتي الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية؛ دراسة تحليليّة ، دكتوراه فى القانون ، كلية أحمد إبراهيم للحقوق ، الجامعة الاسلامية العالمية ، ماليزيا ، ٢٠٢٠ ، ص ٢

وعززت دور الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وتبسيط نظام تخصيص أراضي الدولة، والتسعير، وتقسيم المناطق لتوضيح البنية التحتية المؤسسية التي تحكم تخصيص الأراضي خارج المناطق الاقتصادية الخاصة، كما أعاد التأكيد على الحماية القانونية الأساسية الممنوحة للمستثمرين، وأحدث تغييرًا كبيرًا فى معاملة المستثمرين الأجانب من خلال تخفيف الخيارات المتاحة للوصول إلى آليات تسوية المنازعات .

وبالرغم من تمتع مصر بمزايا تنافسية ونسبية مقارنة بمثيلتها من الدول النامية، إلا أنها تعمد دائماً للتطوير فى البنية التشريعية لقوانين وحوافز الاستثمار، وبالرغم من اتباع سياسات وبرامج إصلاح اقتصادي من شأنها جذب الاستثمارات الأجنبية ، إلا أن هناك عوامل تقف حائلا دون استمرار دخول تلك الاستثمارات، ولذا تعرضت تلك الاستثمارات لموجات من الانخفاض. وبذلك تحاول الدراسة البحث فى أهم المحددات الاقتصادية والقانونية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لبيان العقبات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر وكيفية مواجهتها .

ومن خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية : ما هي الوضعية القانونية للاستثمار فى جمهورية مصر العربية ، وما تأثيره على الاقتصاد الوطني ؟

أهداف البحث :

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى التعرف على دور العوامل والمحددات الاقتصادية والقانونية فى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمصر فى ضوء أهميتها كمصدر لتمويل التنمية وحاجتها إلى التطوير المستمر فى القوانين والتشريعات ، وكذا المضي قدما فى برامج الإصلاح الاقتصادي التي تهدف لتوفير مناخ ملائم للمستثمر الأجنبي. ويمكن حصر أهداف البحث فى النقاط التالية :

التعرف على أهم المحددات الاقتصادية والقانونية والعوامل المؤثرة فى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر.

دراسة تطور القوانين المنظمة لعملية الاستثمار فى مصر.

التعرف على المنازعات الاستثمارية وطرق تسويتها وإظهار دور التحكيم التجاري كوسيلة لحل هذه المنازعات

أهمية البحث :

تأتي الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها من أهم مصادر التمويل فى مصر والدول النامية ، لتلعب دورها فى سد الفجوة بين الاستثمارات المحلية والمدخرات والمساهمة فى زيادة معدل النمو الاقتصادي . ولذا تسعى الدول إلى توفير المناخ الاستثماري المناسب لجذب هذا الاستثمار، حيث تتوقف القدرة على جذب الاستثمارات على توفر البيئة التشريعية المناسبة والملائمة للمستثمر الأجنبي. كما يتطلب جذب الاستثمار الأجنبي المباشر التعرف على محدداته ، والتي تمكن المستثمر الأجنبي من المفاضلة بين الدول ، وتركز الدراسات السابقة على المحددات الاقتصادية والقانونية أو التشريعية، بالإضافة لمحددات أخرى سياسية وجغرافية، ولكن تركز هذه الورقة على المحددات الاقتصادية والتشريعية باعتبارها مؤشرات حقيقية لتطور سير الأعمال فى الدولة المضيفة ، وتهتم الدراسة بتحديد الفجوات والمجالات التي يتوجب العمل عليها لرفع قدرة الاقتصاد المصري على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يسهم بدوره فى تطوير القدرات المحلية ورفع كفاءة المستثمر المحلي .

منهجية البحث :

استخدم الباحث فى هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي فى عرض أهم المحددات الاقتصادية والقانونية للاستثمارات الأجنبية فى مصر .

الدراسات السابقة :

دراسة سندس حميد الجبوري (٢٠٢٠) : [١]

تهدف الدراسة إلى معرفة وتقييم مدى فاعلية الضمانات القانونية التي تكفل النمو الاقتصادي فى دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية فى ظل القوانين الحديثة الصادرة فى كلا الدولتين، حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر موضع اهتمام الكثير من الحكومات والمنظمات والشركات والأفراد ، ويثور الجدل حول جدوى هذا النوع من الاستثمارات والأعباء والمزايا المترتبة عليه ، خصوصا فيما يتعلق بدوافع الشركات الأجنبية فى القيام بالاستثمار، ومحددات

(١) سندس حميد الجبوري ، لضمات القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر وآثارها على دولتي الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية: دراسة تحليليّة ، رسالة دكتوراه ، كلية أحمد إبراهيم للحقوق ، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا ، ٢٠٢٠ .

هذه الاستثمارات الأجنبية ، وأساليب التنظيم والإدارة فى الشركات الأجنبية . وتتمثل إشكالية الدراسة فى بيان مدى وضوح الضمانات القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر وكفايتها فى كل من جمهورية مصر العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة ، ومدى فعالية هذه الضمانات ، ومدى تأثيرها فى تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر فى دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية ، وخلصت الدراسة لمجموعة من النتائج من أهمها : أن الضمانات والمزايا تمثل مفتاح الأمان والاطمئنان للمستثمرين من خلال توفير المناخ الاستثماري المناسب ووفرة الموارد الاقتصادية ، وبالتالي يكون لها دور واضح فى جلب واستقطاب الاستثمارات ، ويوفر حماية ضد أي إجراء تشريعي وإداري ومستقبلي يمكن أن تتخذه الدولة وتنهيه لو تعدل بمقتضاه قواعد الاستثمار .

دراسة أنور بدر منيف (٢٠١٢) : [١]

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر الهدف الأول الذي تسعي إليه دولة الكويت فى جذبه إلي الداخل ، وذلك لما يوفره من مزايا بالغة الأهمية ، ولقد أصبحت دولة الكويت تنظر إلي التنمية الشاملة كهدف رئيسي للخروج من مشكلاتها ، وأداء هذه التنمية هو الاستثمار الأجنبي المباشر ، وبخاصة أن هذا الاستثمار يلعب دوراً أساسياً فى التدفقات التكنولوجية فى عملية التنمية ، فدولة الكويت لا تحتاج إلي تدفقات مالية ولكنها تحتاج إلي تدفقات تكنولوجية يحمله هذا الاستثمار ، وقد خرجت الدراسة بعدد من النتائج أهمها : يعد الاستثمار الأجنبي المباشر هدفاً أساسياً تتمسك به دولة الكويت خصوصاً فى جذبه للتدفقات التكنولوجية ، وأن المشرع الكويتي لم يضع قواعد قانونية تحكم العنصر التكنولوجي من عملية الاستثمار ، وأن المشرع الكويتي تبني موقفاً مرناً بخصوص آليات تسوية المنازعات الناشئة عن الاستثمار الأجنبي المباشر ، وذلك من خلال جواز الانفاق علي الالتجاء إلي التحكيم .

دراسة فيصل حبيب الخيزران (٢٠١٢) : [٢]

وقد أوضحت هذه الدراسة تطور التشريع العراقي، والنصوص الجديدة التي تحفز المستثمرين للاستثمار فى العراق، وعددت جملة من الضمانات التشريعية التي

(١) أنور بدر منيف ، النظام القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر : دراسة فى قانون الاستثمار الكويتي رقم ٨ لسنة ٢٠٠١ ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ، ٢٠١٢ .

(٢) فيصل حبيب الخيزران ، المزايا والضمانات التشريعية للاستثمار الأجنبي فى قانون الاستثمار العراقي»،)رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، معهد الدراسات والبحوث العربية، القاهرة ، ٢٠١٢

تحفز على الاستثمار. إلا أن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسة السابقة، عدم اقتصار الباحثة على دراسة تحليلية فقط بل دراسة مقارنة مع أحدث التشريعات الأجنبية فى الاستثمار وطرق حل منازعاته .

دراسة طارق كاظم عجيل (٢٠١١) : [١]

بينت الدراسة أن الضمانات القانونية التي يحاط بها الاستثمار الأجنبي تمثل المحور الأساسي الذي تدور حوله جميع التشريعات، كما بينت الآثار القانونية الرئيسية التي تفتح باب الاستثمار، وتطرق الباحث إلى أن أغلب التشريعات الاستثمارية الوطنية تساعد المستثمر الأجنبي وتسهل الأمور المالية والإدارية التي تحول دون انسياب رؤوس الأموال الأجنبية وتدفقها إلى الدول المضيفة. تستطيع الباحثة الاستفادة من هذه الورقة البحثية فى التعرف على الضمانات الموضوعية والإجرائية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي، والإشارة إليها فى الدراسة الحالية .

دراسة سنوح فاروق (٢٠١٠) : [٢]

تناول الباحث المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى النظريات المفسرة له، وكذلك بيان مفاهيم بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد والتي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تضمن البحث دراسة قياسية للاستثمار الأجنبي المباشر فى دولة الجزائر. هدفت الدراسة إلى التعرف على بعض المفاهيم للمؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي، وكذلك محاولة بناء نموذج اقتصاد قياسي يبرز تأثير أهم المؤشرات على الاستثمار الأجنبي المباشر، وإعطاء لمحة عن العلاقات التي تربط مختلف المؤشرات بالاستثمار الأجنبي. تركزت دراسة الباحث على الاقتصاد ، ومع ذلك لم يبين آثار الاستثمار الأجنبي وفوائده على الدول العربية ، كما أنه لم يقارن دراسته بدولة أخرى مع دولة الجزائر، أما نحن فسنبين أسلوب المقارنة مع دولتين عربيتين (دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية) ، وكذلك سنبين الآثار العامة للاستثمار الأجنبي وآثاره الاقتصادية على كلتا الدولتين .

---

(١) طارق كاظم عجيل ، القيمة القانونية للضمانات التشريعية الممنوحة للمستثمر الأجنبي؛ دراسة مقارنة،» ؛ رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة ذي قار، العراق ، ٢٠١١

(٢) سنوح فاروق ، ياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر؛ دراسة حالة الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر ، ٢٠١٠

خطة البحث :

وللإجابة على هذا الاشكال القانوني نتبع الخطة ذات المنهجية التالية:

المبحث الأول : مفهوم الاستثمار والإطار القانوني المنظم له.

المطلب الأول : مفهوم الاستثمار وأشكاله .

المطلب الثاني: المحددات القانونية للاستثمارات الأجنبية فى مصر.

المبحث الثاني: استراتيجية الدولة لضمان وترقية الاستثمار .

المطلب الأول: سياسة الدولة الضابطة لتحفيز الاستثمار .

المطلب الثاني : تسوية المنازعات بين المستثمرين والدولة المصرية.

المبحث الأول

مفهوم الاستثمار والإطار القانوني المنظم له.

الاستثمار جوهر كل تنمية اقتصادية وأداة للنهوض بالاقتصاد، ونظراً لذلك فإن أساليب تحقيق هذا الهدف أي "الاستثمار" تختلف من دولة إلى اخرى فقد أولاه المشرع أهمية بالغة من خلال مجموعة القوانين التي دأب على إصدارها وتعديلها قصد استقدام أكبر حجم ممكن من الاستثمارات الأجنبية ، فنجاح أي قانون للاستثمار تجسده معطيات الواقع .

وسعياً وراء التنمية الاقتصادية والخروج من الاقتصاد الريعي نحو الاقتصاد الصناعي المنتج ، عملت الدولة المصرية على تحسين مناخ الاستثمار، وذلك من خلال عدة استراتيجيات اقتصادية وقانونية ؛ حيث اعترف بتطبيق مبادئ الاقتصاد الحر التي تخدم الحرية الاقتصادية. كما أرسخت ضمانات امتيازات تم منحها للمستثمر الخاص بحثاً فى ذلك إلى الدفع بعجلة النمو الاقتصادي للازدهار .

المطلب الأول

مفهوم الاستثمار وأشكاله

مفهوم الاستثمار :

يتحدد مفهوم الاستثمار من خلال تحديد تعريفه، والتطرق لمسألة جنسية المستثمر للتفريق بين المستثمر الوطني والأجنبي ، ثم إبراز أهم أنواع الاستثمار الأجنبي باعتبار أنه مظهر من مظاهر التحرر المالي والاقتصادي.

ويعرف قانون الاستثمار بأنه التشريع الرئيس للاستثمار فى الدولة بصرف النظر عن مسمياته بالإضافة إلى التشريعات المكملة مثل : تشريعات النقد الأجنبي ، والمصارف ، والضرائب، وغيرها من التشريعات ذات الصلة بالاستثمار . [1]

ويعرف كذلك على أنه »: عملية ضرورية تتطلب تدخلاً فعالاً وتنشيطاً لأحد المتعاملين الاقتصاديين من أجل رأس المال بمعنى ثروة المستثمر"، هذا التعريف قد

(١) أحمد المصطفي صالح ، المركز القانوني للمستثمر الأجنبي فى ضوء قانون الاستثمار السوداني ، كلية القانون ، جامعة شندي ، ٢٠١٣ ، ص ٣

نجح فى إبراز أهداف الاستثمار ، لكنه أهمل أهم العناصر الأساسية للاستثمار من حيث الأرباح والمدة . (١)

ورد فى هذا الصدد العديد من التعريفات لفقهاء القانون حيث عرف الاستثمار على أنه : " انتقال رؤوس الأموال من الخارج إلى الدولة المضيفة بغية تحقيق ربح للمستثمر الأجنبي زيادة الإنتاج والتنمية فى الدولة المضيفة " ، هذا التعريف الأصلي للاستثمار إلى أنه يضيق من حق المستثمر فى إعادة توجيه الاستثمار، وعرف كذلك بـ": يفهم من عبارة استثمار عمل لمدة معينة من أجل تطوير نشاط اقتصادي ، سواء كان العمل فى شكل أموال مادية أو غير مادية أو فى شكل قروض. (٢)

الاستثمار الأجنبي هو الاستثمار القادم من الخارج والمالك لرؤوس الأموال، والمساهم فى إنشاء مشروعات استثمارية فى اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة فى اقتصاد آخر ؛ إذن يمكن أن ينظر إلى الاستثمار الأجنبي من جهة أنه ذلك الاستثمار الذي يعمل على جلب الخبرات والمهارات الفنية والتقنية ، ويسمح بتحويل التكنولوجيا ، ويوفر فرص العمل ، ومن جهة ثانية فهو أداة للسيطرة ؛ لأنه يقوم بشكل مباشر على تسيير وإدارة موجوداته تحت مظلة مؤسسات لمتعددة الجنسيات، وعليه فالاستثمار العالمي غير محدود) رؤوس الأموال الأجنبية) يحتوي مجموعة معقدة من العمليات المختلفة يختلف حسبها نوع الاستثمار .

فالاستثمار الأجنبي المباشر ويتميز عن غيره من طرف مستثمر أجنبي فى إقليم بلد مضيف غير البلد الأصلي للمستثمر . (٣)

احتمال تواجد مستثمر وطني إلى جانب المستثمر الأجنبي حسب نسبة المساهمة المتفق عليها فى بداية الاستثمار .

قد يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر شكل مشروع مشترك، تملك كلي للمشروع أو فرع لمؤسسة أجنبية .

تتضمن تحركات رأس المال ليس فقط فى شكل حصص ملكية ، وإنما فى شكل آلات وتكنولوجيا .

(١) عمر حماد صالح ، علي أحمد اللهيبي ، دور التشريع فى تسهيل بيئة الاستثمار (العراق نموذجاً) ، مجلة العلوم القانونية ، كلية القانون ، جامعة بغداد ، العدد الأول ، ٢٠٢١ ، ص ١٧٨

(٢) نرفين أحمد ماهر ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر باستخدام تحليل الانحدار ونموذج ARDL، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، العدد الرابع، الجزء الثاني، المجلد التاسع، كلية التجارة، جامعة قناة السويس ، ٢٠١٨ ، https://journals.ekb.eg/article_50466_dcaed451d8c2d0b9c403e15dc16037c8.pdf

(٣) قانون الاستثمار الجديد رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ ولائحته التنفيذية رقم ٢٣١ لسنة ٢٠١٧

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على ممارسة نشاط إنتاجي من طرف المستثمر الأجنبي على إقليم البلد المضيف .

يهدف المستثمر الأجنبي عادة من وراء انتقاله إلى دولة أخرى إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، السياسية وخاصة البيئية التي يحاول من خلالها المستثمر الأجنبي التخلص من الآثار البيئية السلبية لمختلف أنشطته خاصة ما تعلق منها بالإنتاج .

٢ - أشكال الاستثمار:

الاستثمار الباحث عن المصادر والثروات الطبيعية : ويهدف أذا النوع من الاستثمار إلى استغلال الميزة النسبية للدول، ولاسيما تلك الغنية بالمواد الأولية كالنفط والغاز حيث تسعي العديد من الشركات متعددة الجنسية نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية والمواد الخام، وخاصة فى مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى، وينطوي هذا النوع على زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية. ويعتبر هذا الشكل غير عادل بالأخذ فى الاعتبار أن النسبة الأكبر من أرباحه قد تذهب للشركات المستثمرة (وفق الاتفاقيات المبرمة مع بعض الدول(. [١]

الاستثمار الباحث عن الأسواق: يسود هذا النوع فى قطاع الصناعات التحويلية، ويهدف لتلبية المتطلبات الاستهلاكية فى أسواق الدول المتلقية للاستثمارات (المحلية والاقليمية) . ومن شأن هذا النوع من الاستثمار أن يسهم فى ارتفاع معدلات النمو فى الدول المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها ، كما أن له آثارًا توسعية علي التجارة فى مجال الإنتاج والاستهلاك ، وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها . [٢]

الاستثمار الباحث عن الكفاءة فى الأداء: ويتم هذا النوع من خلال الشركات متعددة الجنسية التي تركز أنشطتها بهدف زيادة الربحية ، وذلك باستخدام الأيدي العاملة الماهرة ومنخفضة التكلفة، ويتميز هذا النوع من الاستثمار بآثاره التوسعية

(١) فادية عبد السلام وآخرون ، سعر الصرف وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية فى مصر»، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٣١٣ ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، ٢٠١٨ ، ص ٦-٧

(٢) نفسية ناصري ، أثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى البلدان النامية – دراسة حالة الجزائر- » رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر ، ٢٠١١ ، ص ١٢

علي تجارة الدولة المضيفة. ويأخذ هذا النوع أشكالاً عدة منها : تحويل جزء من العمليات الإنتاجية كثيفة العمالة إلي الدولة المضيفة أو تصنيع بعض المكونات فى الخارج بسبب ارتفاع الأجور أو ارتفاع سعر صرف العملة ، إلا أن هذه العملية تتطلب إنتاجية ومهارة تقنية عالية فى الدولة المضيفة للاستثمار، وبالتالي فإنها تتركز حالياً فى بعض الدول حديثة التصنيع. (١)

الاستثمار الباحث عن أصول استراتيجية: يتم هذا النوع من الاستثمار فى مراحل لاحقة من نشاط الشركات متعددة الجنسية، عندما تقوم الشركة بالاستثمار فى مجال البحوث والتطوير، مدفوعة برغبتها فى تعظيم الربحية. ويعتبر هذا النوع من الاستثمار ذا أثر توسعي على التجارة من زاويتي الإنتاج والاستهلاك. وأهم أشكال هذا الاستثمار هي: الاستثمار المشترك ، الاستثمارات المملوكة بالكامل لمستثمر أجنبي، الاستثمار فى المناطق الحرة ، ومشروعات تجميع السلع ، والاستثمار فى مشروعات البنية الأساسية المحولة . (٢)

تختلف الآثار، على الرغم من شدتها فى كل مكان، من منطقة إلى أخرى. من المتوقع أن تشهد الاقتصادات النامية أكبر انخفاض فى الاستثمار الأجنبي المباشر ؛ لأنها تعتمد أكثر على الاستثمار فى الصناعات الكثيفة الاستخدام لسلاسل القيمة العالمية والصناعات الاستخراجية ، التي تضررت بشدة ، ولأنها لا تستطيع اتخاذ نفس تدابير الدعم الاقتصادي التي تتخذها الاقتصادات المتقدمة : (٣)

فى البلدان المتقدمة، يتوقع أن تنخفض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أوروبا نسبة تتراوح بين ٣٠ فى المائة و ٤٥ في المائة، وهو ما يزيد كثيراً على حجم التراجع فى التدفقات إلى أمريكا الشمالية والاقتصادات المتقدمة الأخرى (حيث ستتراوح نسبة الانخفاض بين ٢٠ فى المائة و ٣٥ فى المائة) ، لأن الأزمة عصفت بتلك المنطقة ، وهي فى وضع أضعف نسبياً. وفي ٢٠١٩ زادت التدفقات إلى البلدان المتقدمة كمجموعة بنسبة ٥ فى المائة لتصل إلى ٨٠٠مليار دولار.

توقع أن تتقلص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا بنسبة تتراوح بين ٢٥ فى المائة و ٤٠ في المائة فى ٢٠٢٠ وسيتفاقم هذا الاتجاه السلبي من جراء انخفاض

(١) فادية عبد السلام وآخرون ، مرجع سابق ، ٢٠١٨ ، ص ٧

(٢) نفسية ناصري ، مرجع سابق ، ٢٠١١ ، ص ١٢

(٣) تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٢٠ الإنتاج الدولي بعد الجائحة ، الرسائل والعرض العام ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الأونكتاد ، ص ١١ -١٢.

أسعار السلع الأساسية. وفي ٢٠١٩ تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا بالفعل بنسبة ١٠في المائة لتصل إلى ٤٥مليار دولار.

ستتأثر التدفقات إلى بلدان آسيا النامية تأثراً شديداً بسبب ضعفها أمام اختلالات سلاسل الإمداد ووزن الاستثمار الأجنبي المباشر الكثيف الاستخدام لسلاسل القيمة العالمية فى جنبي المنطقة والضغوط العالمية لتنويع مواقع الإنتاج. ويُتوقع أن ينخفض الاستثمار الا المباشر بنسبة تتراوح بين ٣٠في المائة و٤٥في المائة ، وفي ٢٠١٩ تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة بنسبة ٥ فى المائة، لتصل إلى ٤٧٤ مليار دولار، على الرغم من المكاسب التي تحققت فى جنوب شرق آسيا والصين والهند .

من المتوقع أن تنخفض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بنسبة تتراوح بين ٣٠ فى المائة و٤٥في المائة. وسيلغي هذا الانخفاض إلى حد بعيد الانتعاش المسجل فى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة فى (٢٠١٩الذي زاد بنسبة ٥٩ فى المائة ليصل إلى ٥٥ مليار دولار(بعد عدة سنوات من انخفاض التدفقات الوافدة .

إن آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر فى الاقتصادات الضعيفة والهشة هيكلية سلبية للغاية. يعتمد العديد من أقل البلدان نمواً على الاستثمار الأجنبي المباشر فى الصناعات الاستخراجية، ويعتمد العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية على الاستثمار فى السياحة، وتتأثر البلدان النامية غير الساحلية أكثر من غيرها بالحواجز التي تعترض سلاسل الامداد. وفي ٢٠١٩ تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً بنسبة ٦٪ لتصل إلى ٢١مليار دولار، مما لا يمثل سوى ١,٤ ٪ من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي .

المطلب الثاني: المحددات القانونية للاستثمارات الأجنبية فى مصر.

وتتعدد العوامل والمحددات الاقتصادية التي تكون سبباً فى جذب رؤوس الأموال الأجنبية، وفي المقابل المعوقات والمشاكل التي تقف حائلاً دون دخول المستثمر الأجنبي ، وتعتمد الدراسات التطبيقية على مجموعة المؤشرات الاقتصادية التالية فى تحديد قدرة الدولة المضيفة على جذب الاستثمارات الأجنبية .[١]

(١) محمد اسماعيل ، وحسن جمال ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر فى الدول العربية، صندوق النقد العربي، يونيو ، ٢٠١٧ .

حجم السوق

مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي .

مؤشرات القطاع الخارجي .

مؤشرات الحرية الاقتصادية .

مؤشرات أخرى كالإنفاق الحكومي الرأسمالي .

يشير تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن مجموعة البنك الدولي، أنه على الرغم من استمرار التحديات التي تواجهها مصر على الصعيدين السياسي والاقتصادي ، إلا أنها حققت تقدماً فى مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال ، وعلى سبيل المثال : حقق مؤشر بدء النشاط التجاري فى مصر تحسناً فى الوقت اللازم لبدء ممارسة النشاط من ١٩ يوم عام ٢٠٠٧ إلي ٧ أيام عام ٢٠١١ . (١)

بالإضافة إلى ذلك، كان للظروف المحلية المتعلقة بالارتفاع المتتالي لأسعار الطاقة والتعديلات الضريبية فى السنوات الخمس الأخيرة، وارتفاع أسعار الفائدة والترتيب المتأخر لمصر فى مؤشرات ممارسة الأعمال، ما من شأنه التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة فى قطاعات غير التعدين والغاز الطبيعي .

واستجابة للتراجعات الأخيرة فى حجم التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر، اتجه البنك المركزي إلى خفض أسعار الفائدة فى عام ٢٠١٨ ، وتبعاً لذلك ظهرت الحاجة إلى إصلاحات هيكلية إضافية لمواجهة العوائق الاستثمارية، بما فى ذلك الجهود المبذولة لتحسين بيئة الأعمال، ومرونة سوق العمل ومكافحة البيروقراطية وزيادة مشروعات الشراكة مع القطاع الخاص. ولا شك أن نجاح الإصلاحات وتحسين التشريعات هي أسباب مهمة لزيادة التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر فى قطاعات أخرى بخلاف الغاز والنفط . (٢)

---

(١) مؤشر بدء النشاط التجاري هو أحد أهم مؤشرات تقرير ممارسة الأعمال (١١مؤشر)، وهو يقيس عدد الإجراءات والوقت والتكلفة المتعلقين بتأسيس وتشغيل شركة صغيرة ومتوسطة الحجم ذات مسؤولية محدودة. ويستند التقرير إلى حالة معيارية لشركة محلية يبلغ رأسمالها ١٠ أضعاف متوسط الدخل القومي للفرد، تقوم بنشاط تجاري أو صناعي عام، ويعمل بها ما بين العشرة إلى ٥٠ موظفاً خلال الشهر الأول من التأسيس.

World Bank (2020) Doing Business Report, https://www.doingbusiness.org/en/reports/global-reports/doingbusiness-2020

(٢) يحيي حسين علي ، فاطمة الحملاوي ، مرجع سابق ، ص ١٠٩٦ .

وتتفق معظم الدراسات على أن نمو الناتج المحلي الإجمالي باعتباره مؤشراً لحجم السوق هو أهم عامل مؤثر لأولئك الذين يرغبون فى الاستثمار فى بلد آخر، وأن البلدان التي لديها معدل نمو مرتفع تجذب قدراً أكبر من الاستثمارات الأجنبية من دول أخرى تقع فى نفس مستوى التنمية، وبشكل أكثر تحديداً، عندما يكون النمو مستقراً وقادراً على الصمود فى فترات الركود التي تمر بها الاقتصادات ؛ لذلك غالباً ما تركز الشركات الأجنبية أنشطتها فى المناطق التي تتميز بارتفاع عدد السكان ، وكذا نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والدخل المتاح للإنفاق على شراء منتجات مشروعات المستثمر الأجنبي . (١)

وسيشكل تحول الإنتاج الدولي تحديات وفرصاً فى آن واحد أمام واضعي السياسات فى مجالي الاستثمار والتنمية: (٢)

تشمل التحديات زيادة عمليات تصفية الاستثمار وإعادة التوطين وتحويل مسار الاستثمار، وتقلص مجموعة الاستثمارات التي تنشد الفعالية، مما يعني اشتداد المنافسة على الاستثمار الأجنبي المباشر. وستزداد صعوبة اغتنام القيمة فى سلاسل القيمة العالمية والتنمية القائمة على التخصص الرأسي. وستتناقص عائدات الهياكل الاساسية التي بُنيت لعالم قائم على سلاسل القيمة العالمية. وستؤثر التغييرات التي تطرأ على محددات توطين الاستثمار تأثيراً سلبياً فى كثير من الأحيان على فرص البلدان النامية فى اجتذاب عمليات المؤسسات المتعددة الجنسيات .

تشمل الفرص الناشئة عن التحول جذب المستثمرين الذين يتطلعون إلى تنويع قواعد الامداد وبناء الفائض والقدرة على الصمود. وستزداد مجموعة الاستثمارات الاقليمية الساعية إلى الأسواق . وستجلب سلاسل القيمة الأقصر مزيداً من الاستثمارات فى التصنيع الموزع وإنتاج السلع النهائية بموازاة توسيع بناء قدرات الصناعة وتجميعها . وستتيح الهياكل الأساسية والمنصات الرقمية تطبيقات وخدمات جديدة ، وستحسن الوصول التصاعدي إلى سلاسل القيمة العالمية .

وعلى الرغم من أن المسارات المختلفة تبين أن التحول المتوقع للإنتاج الدولي ليس أحادي الاتجاه ، فإن الاتجاهات تُظهر عموماً نظاماً خاضعاً لضغوط شديدة

(1) Hassan, Wael Moustafa, (2020), Determinants of Foreign Direct Investment in Egypt, IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM), Volume 22, Issue 6. Ser. IV (June), PP 48-62. http://www.iosrjournals.org/iosr-jbm/papers/Vol٢٢-Series/issue٦-E٢٢٠٦٠٤٤٨٦٢/٤.pdf .

(٢) تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٢٠ الإنتاج الدولي بعد الجائحة ، الرسائل والعرض العام ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الأونكتاد ، ص ١٧

تتزايد فيه مخاطر تفكيك سلاسل القيمة العالمية ، وإفراغها من مضمونها وتخفيض الاستثمار عبر الحدود فى الاصول المنتجة. وبالنظر إلى أهمية الإنتاج الدولي للانتعاش بعد الجائحة وللنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل والآفاق التنمية فى البلدان المنخفضة الدخل ، ينبغي لواضعي السياسات الحفاظ على بيئة لسياسات التجارة ، والاستثمار تكون مواتية لتعديل شبكات الإنتاج الدولية تدريجياً - بدلا من تعريضها للصدمات.

ويعتبر مؤشر الإنفاق الحكومي محددًا مهمًا فى جذب التدفقات الأجنبية ، ويسهم بشكل إيجابي فى جذبها على المدى الطويل، وذلك لدورها فى تمويل التنمية وتطوير البنية التحتية التي تخلق بيئة أعمال أفضل ومؤسسات أقوى تجتذب المزيد من التدفقات ، كما هو الحال فى دول شرق آسيا ، مع ملاحظة أن المقصود بالإنفاق الحكومي ، كل ما له علاقة بتمويل مشروعات البنية الأساسية التي تعزز النمو وليست النفقات العامة غير المنتجة . (١)

وتعتبر السياسة النقدية أحد أهم أدوات السياسات الاقتصادية الكلية التي تؤثر فى النشاط الاقتصادي عموما ، وفي جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل خاص ، إذ تعد درجة استقرار متغيرات السياسة النقدية أحد الوسائل للتعبير عن مستوى البيئة الاقتصادية ، وتؤثر السياسة النقدية على إدارة التدفقات المالية الدولية من خلال عدة قنوات، يُطلق عليها قنوات انتقال السياسة النقدية ، ومن أهم هذه القنوات : سعر الفائدة الحقيقي ، سعر الإقراض ، معدل التضخم ، عدد أشهر الواردات التي تغطيها الاحتياطيات الدولية ، نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وتشكل السيطرة على معدلات التضخم وعجز ميزان المدفوعات وزيادة معدلات النمو الاقتصادي من أهم الدوافع لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر . كما يساعد التصنيف الائتماني للدولة من قبل المؤسسات الدولية على جذب المزيد من تلك التدفقات ، وتؤثر نسبة الاحتياطي الدولي إلى الواردات على التدفقات الواردة ، حيث تعكس زيادة النسبة استقرار الأوضاع النقدية ، ويشكل سعر

(1) Othman, Yusop, Andaman and Ismail. (2018), Impact Of Government Spending On FDI Inflows: The Case Of Asean-5, China And India International Journal of Business and Society, Vol. 19 No.2

الفائدة أحد المحددات المهمة فى قرار المستثمر الأجنبي ، بالإضافة إلى أسعار الصرف تعتبر محدداً ضرورياً لكونها مؤشراً على الاستقرار النقدي والاقتصادي

لا يتعلق التقدم فى الاستثمار فى أهداف التنمية المستدامة بحشد الأموال وتوجيهها إلى القطاعات ذات الأولوية فحسب ، بل يتعلق أيضاً بدمج الممارسات البيئية والاجتماعية وممارسات الحوكمة الجيدة فى العمليات التجارية ؛ لضمان تأثير الاستثمارات الإيجابي ، وتؤدي أسواق رؤوس الأموال العالمية دوراً مهمًا فى هذه العملية أيضاً وتتيح أسواق الأوراق المالية منبراً للتمويل المستدام .

المبحث الثاني

استراتيجية الدولة لضمان وترقية الاستثمار .

فى السنوات الخمس الأخيرة اهتمت مصر بالاستثمار؛ وذلك لتحسن بيئة الاستثمار وتقليص العوائق التي كانت تقف فى وجهه خاصةً بعد تداعيات أحداث عام ٢٠١١ م والاضطرابات السياسية اللاحقة التي حدثت فى مصر حتى عام ٢٠١٤ م التي تم خلالها رفع العديد من قضايا التحكيم ضد الدولة المصرية، مما جعل الحكومة تسعى إلى اتخاذ خطوات لإعادة مصر كوجهة استثمارية آمنة، ففي عام ٢٠١٥ م أدخلت الحكومة المصرية تعديلات جوهرية على قانون الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ م وكان الغرض من هذه التعديلات جذب استثمارات جديدة إلى مصر من خلال حوافز أكثر وضمانات أقوى للمستثمرين، إلى جانب تبسيط العقبات والإجراءات الإدارية التي كانت تواجههم .

ومن التسهيلات الامتيازات والضمانات للتشجيع علي الاستثمار فى مصر : [١]

حق للمشروعات الاستثمارية توظيف عمالة أجنبية بنسبة ١٠٪ من إجمالي عدد العمالة العاملة لديها وتزيد هذه النسبة إلى ٢٠٪ كحد أقصى ، وذلك فى حالة عدم توافر كوادر محلية بالمؤهلات المطلوبة ، بالإضافة إلى ذلك يمكن لهؤلاء العمال الأجانب تحويل جزء أو كل من أجرهم إلى دولهم بالخارج.

يتم اخطار المستثمر على الفور بجميع القرارات المتعلقة بالمشروع الاستثماري وذلك بواسطة أي وسيلة اتصال يراها مناسبة له.

(١) قانون الاستثمار الجديد رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ ولائحته التنفيذية رقم ٢٣١ لسنة ٢٠١٧ صدر قانون الاستثمار المصري الجديد رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ (قانون الاستثمار) ولائحته التنفيذية .

لا يجوز إنهاء أي ترخيص صادر للمشروع ، كما لا يجوز لأي سلطة سحب أي ممتلكات مملوكة للمشروع الاستثماري أو مخصصة له إلا بعد إرسال إنذار مسبق بالمخالفة يتضمن المخالفة المرتكبة ، وذلك عبر البريد الإليكتروني المسجل ، وعلى أن يتم منحه فترة سماح لتوفيق أوضاعه وإزالة تلك المخالفة ومع ذلك يحق للمستثمر أن يطعن على تلك القرارات أمام لجنة الطعون المختصة.

يحق للمستثمر أن يقوم بتأسيس المشروع من خارج الدولة وبالعملات الأجنبية أو أن يقوم بالتوسع فيه أو تمويله ، وذلك بدون أي قيود ، وكما يحق له أيضا تحويل أرباح المشروع إلى الخارج ، إذ تقوم الدولة بتوفير جميع عمليات التحويل النقدي المرتبطة بالاستثمار الأجنبي بسهولة ويسر من وإلى الدول الأخرى بأي عملة قابلة للتحويل ، كما تسمح الدولة أيضًا بتحويل عملتها المحلية إلى عملات أخرى قابلة للتداول دون أي قيود.

يحق للمشروعات الاستثمارية استيراد كل ما يلزمها عن طريقها أو من خلال طرف ثالث وذلك لغرض تأسيس المشروع أو التوسع فيه أو تشغيله ، وذلك يشمل المواد الخام ومواد الإنتاج ومستلزماته والآلات وقطع الغيار ووسائل النقل وذلك دون الحاجة إلى القيد فى سجل المستوردين ، وكما يحق لتلك المشروعات أيضاً تصدير منتجاتهم مباشرة أو من خلال طرف ثالث ، وذلك دون الحاجة إلى رخصة أو قيد فى سجل المصدرين.

وتقدم خطة العمل مجموعة من خيارات السياسات لمواجهة تحديات تعبئة الاستثمارات وتوجيهها وتأثيرها التي تعترض البلدان النامية بوجه خاص. وتشمل إجراءاتها المفضية إلى التحول ما يلي : [1]

- تعميم مراعاة أهداف التنمية المستدامة فى الأطر الوطنية لسياسات الاستثمار وفي نظام معاهدات الاستثمار الدولية .
- إعادة توجيه استراتيجيات تشجيع وتيسير الاستثمار نحو الاستثمار فى تحقيق الأهداف .
- وضع اتفاقات استثمار إقليمية لتحقيق الأهداف .

(١) تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٢٠ الإنتاج الدولي بعد الجائحة ، الرسائل والعرض العام ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الأونكتاد ، ص ٢١

- تعزيز أشكال جديدة من الشراكات للاستثمار فى تحقيق الأهداف .
- ترسيخ إدماج المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة فى الأسواق المالية بإنشاء آلية رصد عالمية تتبع نهجاً منسقاً فى الكشف عن المعلومات .
- تغيير عقلية ممارسة الأعمال على الصعيد العالمي .

وعلى مدى السنوات العشر المقبلة، وهي « عقد تنفيذ » أهداف التنمية المستدامة، يمكننا أن نتوقع أن تزيد أسواق رؤوس الأموال عرضها من المنتجات المرتبطة بموضوع الاستدامة زيادة كبيرة . وسيكون التحدي آنذاك هو كيفية الجمع بين النمو وزيادة التركيز على توجيه الأموال نحو المشاريع الاستثمارية ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة فى البلدان النامية، ولا سيما فى أقل البلدان نمواً ، وإحداث أثر إنمائي مستدام . وحتى الآن توجد معظم الأصول التي تستثمر فيها الصناديق المرتبطة بمجال الاستدامة فى البلدان المتقدمة .

المطلب الأول: سياسة الدولة الضابطة لتحفيز الاستثمار .

صدر قانون الاستثمار المصري الجديد رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ (قانون الاستثمار) ولائحته التنفيذية بشكل أساسي لجذب الاستثمارات الأجنبية للسوق المصري عن طريق توفير المزيد من الحوافز والامتيازات والقضاء على البيروقراطية ، وتبسيط كافة الإجراءات ، وتيسيرها على المستثمرين لتحقيق بيئة مناسبة للمستثمر وملائمة له ، وتقديم المزيد من التسهيلات والامتيازات والضمانات، و ذلك ضمن الإطار القانوني للاستثمار فى مصر. [١]

وقانون الاستثمار الجديد يعمل علي تشجيع الاستثمار فى مصر واجتذاب رؤوس الأموال لتنمية الاقتصاد الوطني و زيادة التنمية الاقتصادية فى مصر، حيث تعتبر مصر الأولى إفريقيًا فى جذب رؤوس أموال المستثمرين، خريطة مصر الاستثمارية تعرض أكثر من ١٠٠٠ فرصة للاستثمار على مستوى الجمهورية.

وقانون الاستثمار الجديد ولائحته التنفيذية أرست عدة مبادئ مختلفة للاستثمار ومنها : [٢]

(١) قانون الاستثمار الجديد رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ ولائحته التنفيذية رقم ٢٣١ لسنة ٢٠١٧
(٢) قانون الاستثمار الجديد رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ ولائحته التنفيذية رقم ٢٣١ لسنة ٢٠١٧

- طرح فرص استثمارية متكافئة دون تمييز وبغض النظر عن عناصر المشروع المختلفة كحجم المشروع وموقعه أو أغراضه .
- دعم الشركات المؤسسة حديثًا والشركات الناشئة وشركات ريادة الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات متناهية الصغر .
- الالتزام بمبادئ الحوكمة والشفافية والإدارة الحكيمة وعدم تضارب المصالح فضلاً عن تعزيز فرص المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.
- تأمين استقرار الأعمال الاستثمارية واستمراريتها .

تسهيل وتسريع المعاملات الخاصة بالمستثمرين بما يحقق مصالحهم المشروعة

ويمكن تلخيص أهم الدوافع التي ينظر إليها المستثمر الأجنبي لتحديد وجهة الاستثمار وتحركاته من الدول المصدرة إلى الدول المضيفة فى ثلاثة دوافع أساسية هي: بحث الشركات متعددة الجنسية عن مصادر المواد الخام فى الدول المضيفة، وضمان وجود أسواق لتصريف منتجاتها، وهو ما يدفعها لنقل استثماراتها بالقرب من هذه الأسواق، بالإضافة إلى بحث تلك الشركات عن الاستثمار فى اقتصادات تتميز بالكفاءة التشغيلية المرتفعة. (١)

ويركز القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧على معالجة معوقات الاستثمار والتغلب على المشكلات الإجرائية والموضوعية الرئيسة التي يواجهها المستثمرون، كما أدخل القانون مجموعة من الحوافز الإضافية ومبدأً واضحًا للمسؤولية الاجتماعية للمستثمرين.

وضمانات وحوافز الاستثمار المنصوص عليها فى قانون الاستثمار الجديد ولائحته التنفيذية من أفضل مميزات هذا القانون : (٢)

إذ يتم معاملة المستثمرين الأجانب نفس معاملة المستثمرين المحليين إعمالا لمبدأ المعاملة بالمثل، طبقاً للإطار القانوني للاستثمار والقرارات الوزارية الصادرة فى هذا الشأن.

يتم حماية أموال المشروع وتمويله من أي تهديد قد ينشأ من خلال إجراءات تعسفية أو قرارات تمييزية.

(١) محمد يوسف ، لاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية: حدود التمويل والتأثير» - موضوع العدد: الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة آفاق اقتصادية معاصرة، عدد ٤ ، مارس، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، ٢٠٢١ .
(٢) قانون الاستثمار الجديد رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ ولائحته التنفيذية رقم ٢٣١ لسنة ٢٠١٧

تمنح الإقامة للمستثمرين الأجانب فى جمهورية مصر العربية طوال مدة المشروع.

تلتزم الدولة بتنفيذ كافة العقود التي تبرمها مع المستثمرين.

لا يجوز تأميم المشروعات الاستثمارية أو الحجز عليها من خلال قرار إداري إلا عن طريق حكم نهائي صادر من محكمة أو فى الحالات التي ينص عليها القانون بخصوص ذلك.

لا يمكن مصادرة أي ممتلكات للمشروع إلا لغرض المنفعة العامة، وفي مثل هذه الحالات، يتم دفع تعويض مالي عادل ومساوٍ لمقدار الملكية التي تم مصادرتها ، ويدفع هذا التعويض مقدمًا ، ولا يجوز مصادرة ملكية المشروع أو تسويته أو تجميده إلا بموجب أمر قضائي أو حكم نهائي غير قابل للطعن عليه ، باستثناء الديون الضريبية واشتراكات التأمين الاجتماعي المستحقة للدولة ، والتي يمكن تحصيلها من خلال المصادرة ، وذلك دون الإخلال بالعقود التي أبرمت بين الدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة مع المستثمر.

يُمنع لأي جهة إدارية كانت أن تصدر أي قرارات تنظيمية من شانها أن تضيف أعباء مالية أو إجرائية جديدة تتعلق بإنشاء المشاريع الاستثمارية أو تشغيلها أو فرض أو تعديل الرسوم أو مقابل الخدمات على المشاريع، إلا بعد أخذ رأي مجلس الهيئة أو أعضاء مجلس الإدارة ، وأيضا موافقة مجلس الوزراء أو المحكمة العليا .

ويعالج هذا القانون بعض المشكلات وفى مقدمتها مشكلات التقاضي وسوء استخدام بعض مواد القانون، وكذلك القضاء على مشكلات تحويل الأموال ومنح الإقامة للمستثمرين الأجانب المادة ، (٣ ، ٤) التزام الدولة بتعاقداتها مع المستثمرين، ومنع الطعن على الاتفاقيات والعقود الحكومية سوى من الجهات الحكومية المختصة ، كما يتضمن عدة مزايا أهمها السماح باستقدام نسبة محددة من العمالة الأجنبية بهدف الاستفادة من الخبرات الأجنبية فى بعض القطاعات بما يخدم مصلحة الاقتصاد، إلى جانب التصدي لمشكلة الخروج الآمن من السوق، وإبراء ذمة الشركة خلال مدة ١٢٠ يومًا من تاريخ بدء إجراءات التصفية التي لم تكن متاحة من قبل ، كما أجاز القانون إعادة إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة ، وهي ميزة لجذب الاستثمارات وتوفير العملة الصعبة ، وتضمن ميكنة الإجراءات وسرعة الانتهاء منها ، وهو إجراء

يؤدى إلى طفرات فى جذب الاستثمار، كما تلتزم الهيئة بنشر قائمة هذه الإجراءات للحصول على الموافقات، وهي إجراءات تتسم بالشفافية الكاملة، وحوافز مالية للمشروعات التي يتم تنفيذها فى المناطق الأكثر احتياجًا ، حيث منح مجلس الوزراء الحق فى منح الأراضي بأقل من ٥٠ ٪ من قيمتها ، وتتحمل الدولة ٣٠ ٪ من تكاليف البنية التحتية لهذه الأراضي ، وهو يعد عامل حفز لجذب الاستثمارات لهذه المناطق بما يخدم التنمية، وتضمن القانون حوافز غير مالية لدعم التعليم الفني والعمالة وتمويل البحوث والدراسات المتعلقة بالإنتاج، كما قنن وضع المجلس الأعلى للاستثمار بالإضافة إلى وضع خريطة استثمارية فى القطاعات الأولى بالرعاية وإعدادها وتبسيط إجراءات إقامة المشروعات وتأسيسها .[١]

ومن السمات التي يجب توافرها فى قوانين الاستثمار :[٢]

المرونة والوضوح بشكل يحقق مناخًا استثماريًا جيدًا .

وجود الضمانات الكافية والخاصة بعدم التأميم ، والمصادرة ، والحرية فى تحويل الأرباح ورأس المال.

وجود حوافز جاذبة للاستثمار الأجنبي.

تحرير الاقتصاد من القيود الخاصة فى المناطق الحرة .

ويعد الاستقرار التشريعي من أهم العوامل المؤثرة فى القرارات الاستثمارية ؛ حيث ينتج عن عدم الاستقرار التشريعي زيادة التعقيدات والروتين فى الإجراءات ، مما يؤدي إلى وجود بيئة طاردة للاستثمار وغير جاذبة .[٣]

المطلب الثاني : تسوية المنازعات بين المستثمرين والدولة المصرية .

تثير عقود الاستثمار العديد من المشكلات القانونية والمنازعات التي تتسم بصعوبتها وحدتها، فإذا كانت العقود المبرمة بين الدولة أو أحد أجهزتها العامة وبين الأشخاص الوطنية الخاصة فى إطار القانون الوطني الداخلي تثير العديد من الخلافات ، وتقتضي فى العديد من الدول أن تفرد لها قانونًا ليحكمها، فإن هذه المشكلات تتضاعف إذا كانت العقود قد أبرمت بين الدولة وبين الأشخاص الأجنبية

(1) Reviews: Egypt , 2020 , OECD Investment Policy

(٢) أحمد المصطفي صالح ، مرجع سابق ، ص ٣

(٣) خالد عبد العزيز حسن محمد ، التشريعات الاستثمارية وأثرها فى جذب الاستثمارات الأجنبية للسودان خلال الفترة ١٩٥٦-٢٠١٣ ، ٢٠١٦ ، ص ٢٩٨

على صعيد العلاقات الدولية ،لما تثيره من المشكلات من احتكاكات مباشرة وغير مباشرة بين الدول المضيفة للاستثمار بصفتها الدول المستوردة لرأس المال الأجنبي وبين الدول المصدرة له بصفتها دول جنسية المستثمرين وبصفتها الدول صاحبة الحق فى منح الحماية الدبلوماسية لمواطنيها فى حالة وقوع الضرر بهم أو بممتلكاتهم؛ فيجب إرساء الضمانات القانونية، التي تشكل سياجًا يحمي العلاقات القانونية الناشئة فى هذا المجال، وما يترتب عنها من آثار، ذلك أن هذه العلاقات - بصفة عامة - هي رابطة قانونية مشوبة بعنصر أجنبي .[١]

ويحق للدولة أو أحد أجهزتها المتعاقدة مع المستثمر الرقابة والمعرفة الدائمة عن كيفية سير المشروع الاستثماري ؛ لذلك يقع على عاتق المستثمر التزامٌ متمثلٌ بالإعلام والإخبار، فيجب على المستثمر أن يعطي للدولة المضيفة أو للجهات التابعة لها كل الأوراق والمستندات والخطط والوثائق التي تطلبها، مع تقديم تقارير دورية تفصيلية بالحالة التي تكون عليها المشاريع، وأن هذه الأوراق أو الوثائق المتنوعة تصبح ملكًا خالصاً للدولة .[٢]

والحقيقة أن هذه الالتزامات تساعد بشكل كبير على تحقيق قدر من العدل بين أطراف العقد الاستثماري ،كما تحقق قدرًا من التوازن فى العلاقة العقدية بينهما .[٣]

ومن أسباب منازعات الاستثمار الراجعة للمستثمر:[٤]

مخالفة المستثمر لشروط الترخيص أو العقد أو الاتفاقية ، الأمر الذي يؤدي إلى قيام السلطة المرخصة بإصدار قرارات ضد المستثمر، مثل : تقصير مدة أي من الميزات الممنوحة للمشروع أو حجمها (من كهرباء، ضرائب إلخ) ، إلغاء الميزات كلياً أو جزئياً ، إلغاء ترخيص الاستثمار

عدم تنفيذ المشروع الاستثماري فى وقته المحدد : يتعين على المستثمر المرخص له بالبدء بالإجراءات اللازمة لتنفيذ المشروع الاستثماري وفقًا للجدول الزمني المقدم من قبل الهيئة المختصة بذلك، وعليه الالتزام بالمواعيد التي حددها لأغراض تنفيذ المشروع الاستثماري ؛ فإن تأخير المستثمر عن البدء فى المشروع الاستثماري

(١) نسيمة العطار، النظام القانوني لتسوية منازعات الاستثمار الأجنبي فى ظل المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ، ٢٠١٨ ، ص ٩

(٢) حفيظة السيد الحداد ،العقود المبرمة بين الدول والأشخاص الأجنبية(تحديد ماهيتها والنظام القانوني الحاكم له ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٢٦

(٣) عصام أحمد البهجري ، الالتزام بالشفافية والإفصاح فى عقود الاستثمار والاستهلاك والعلاج الطبي ، ٢٠١٤ ، ص ٨

(٤) يحيي حسين علي ، فاطمة لحملاوي ، مرجع سابق ، ص ١١٠٨ .

، أو تأخيره عن إتمام تنفيذه فى الوقت المحدد أو عدم البدء أصلاً فى تنفيذ المشروع الاستثماري يعد سببًا رئيسًا لنشوء النزاع بين الدولة المضيفة والمستثمر .

مخالفة المستثمر لواجباته وفق الترخيص الممنوح له من الجهة المختصة: عدم مباشرة العمل بالمشروع خلال المدة المحددة قانونًا ، أو مثلاً إخفاقه فى رفع تقارير دورية عن سير عمل تنفيذ المشروع للسلطة المرخصة المختصة خلال المدة المحددة قانونًا، أو عدم امتلاكه سجل منظم يدون فيه أصول المشروع والمواد المستوردة المعفاة من الرسوم والضرائب من شأنه أن ينشأ نزاع بين الدولة والمستثمر .

الخاتمة :

تعتبر التجربة المصرية فى مجال الاستثمار مثالًا يستحق الدراسة ، فقد عرف السوق الاقتصاد المصري تغييرًا جذريًا ، تتحول المنظومة الاقتصادية من الاشتراكية محتكرة الدولة فيه وسائل الإنتاج و هي الدولة الكل أي تحتكر المنافسة لتعتبر المتعامل الوحيد ليتغير وضعيتها إلى الدولة الضابطة، سامحت للخواص سواء طبيعيين أو معنويين مواطنين أو أجانب الدخول فى السوق والاستثمار، عاملة فى هذا المجال بتكريس لمبادئ الحرية الاقتصادية و ضامنة للمتعامل الخاص حقوق دستورية فى المجال الاقتصادي و هذا سعياً إلى تحقيق التنمية الاقتصادية بعيداً عن قطاع المحروقات ولجلب المستثمر الصناعي المنتج والمبتكر خاصة الأجنبي ، وهذا كله باتباع سياسة اقتصادية جديدة تعمل الدولة فيها على تحسين مناخ الأعمال .

ناقشت هذا البحث موضوع المحددات الاقتصادية والقانونية للاستثمارات الأجنبية المباشرة فى مصر ، حيث بدأت بالوقوف على أهم المحددات والدوافع الاقتصادية لقيام استثمارات أجنبية فى مصر ، وبعد ذلك قدم البحث لمحة عامة عن تطور التشريعات ذات الصلة بالاستثمار فى مصر مع التركيز على قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ الذي يشكل علامة فارقة فى جهود مصر الأخيرة لإعادة وضع نفسها كوجهة استثمارية جذابة وآمنة للمستثمرين ، كما تناولت مسألة تسوية المنازعات بين المستثمرين والدولة المصرية ، وقد خرجت هذه الدراسة بمجموعة من النتائج والتوصيات التي قد تعزز جاذبية البيئة الاستثمارية للتدفقات الأجنبية ومنها:

ضرورة إنشاء مجلس أعلى للاستثمار لتنسيق القوانين والتشريعات الاقتصادية ، والإشراف على عملية الإصلاح التنظيمي، والتأكد من جودة الأدوات التشريعية وأنها تتماشى مع استراتيجية الحكومة ككل .

ضرورة تفعيل دور الإطار التشريعي الحاكم للاستثمار، مما يسهم فى خلق نوع من الأمن لدى المستثمرين المرتقبين، وضمان العدالة فى المنازعات المتعلقة بالاستثمار .

عدم تطبيق أي عقوبات سالبة للحريات على المستثمرين فى أي نشاط اقتصادي وأن تقتصر العقوبات على الغرامات المفروضة فقط ، فيجب تعميم المادة الخاصة بقانون الاستثمار التي تنص على عدم تطبيق أي عقوبات سالبة للحريات على

المستثمرين فى أي نشاط اقتصادي ، وأن تقتصر العقوبات على الغرامات المفروضة فقط .

أهمية إنشاء برنامج متكامل لتحسين ترتيب مصر فى مؤشر التنافسية العالمي ؛ ذلك أن التحدي الاستثماري الأساسي ليس فقط الحصول على ترتيبات متقدمة فى مؤشرات التنافسية وسهولة ممارسة الأعمال، وإنما فى تحقيق التحسن والتطوير المستمر فى كافة العوامل والمؤشرات لتوليد عوائد إيجابية للمستثمرين .

إنشاء مراكز تسويق استثماري فى الخارج للترويج للاستثمار فى مصر، لتعزيز المزايا التنافسية والتنمية التي حدثت فى البنية التحتية ، وكذلك البيئة الاستثمارية

تحديث الخريطة الاستثمارية لتشمل أهم الفرص الاستثمارية وتوزيع الفرص جغرافياً وإتاحتها للمستثمر مع إظهار حالة البنية التحتية والفوائد المحددة لكل منطقة وكل قطاع ، إلى جانب تحديث القطاعات ذات الأولوية .

مراجع البحث :

١. أحمد المصطفي صالح ، المركز القانوني للمستثمر الأجنبي فى ضوء قانون الاستثمار السوداني ، كلية القانون ، جامعة شندي ، ٢٠١٣ .

٢. أنور بدر منيف ، النظام القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر : دراسة فى قانون الاستثمار الكويتي رقم ٨ لسنة ٢٠٠١ ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ، ٢٠١٢ .

٣. تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٢٠ الإنتاج الدولي بعد الجائحة ، الرسائل والعرض العام ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الأونكتاد .

٤. حفيظة السيد الحداد ،العقود المبرمة بين الدول والأشخاص الأجنبية(تحديد ماهيتها والنظام القانوني الحاكم له ، ٢٠٠٣ .

٥. خالد عبد العزيز حسن محمد ، التشريعات الاستثمارية وأثرها فى جذب الاستثمارات الأجنبية للسودان خلال الفترة ١٩٥٦-٢٠١٣ ، ٢٠١٦ .

٦. رمزي ذكى، التضخم فى الوطن العربي ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، لبنان بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ١٢٦ .

٧. سندس حميد الجبوري ، لضمات القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر وآثارها على دولتي الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية: دراسةً تحليليّة ، رسالة دكتوراه ، كلية أحمد إبراهيم للحقوق ، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا ، ٢٠٢٠ .

٨. سنوح فاروق ، ياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر ، ٢٠١٠ .

٩. طارق كاظم عجيل ، القيمة القانونية للضمانات التشريعية الممنوحة للمستثمر الأجنبي: دراسة مقارنة،" : رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة ذي قار، العراق ، ٢٠١١ .

١٠. عصام أحمد البهجري ، الالتزام بالشفافية والإفصاح فى عقود الاستثمار والاستهلاك والعلاج الطبي ، ٢٠١٤ .

١١. عمر حماد صالح ، علي أحمد اللهيبي ، دور التشريع فى تسهيل بيئة الاستثمار (العراق نموذجاً) ، مجلة العلوم القانونية ، كلية القانون ، جامعة بغداد ، العدد الأول ، ٢٠٢١ .

١٢. فادية عبد السلام وآخرون ، سعر الصرف وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية فى مصر"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٣١٣ ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، ٢٠١٨ .

١٣. فيصل حبيب الخيزران ، المزايا والضمانات التشريعية للاستثمار الأجنبي فى قانون الاستثمار العراقي"،)رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، معهد الدراسات والبحوث العربية، القاهرة ، ٢٠١٢ .

١٤. قانون الاستثمار الجديد رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ ولائحته التنفيذية رقم ٢٣١ لسنة ٢٠١٧ .

١٥. محمد اسماعيل ، وحسن جمال ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر فى الدول العربية، صندوق النقد العربي، يونيو ، ٢٠١٧ .

١٦. محمد يوسف ، لاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية: حدود التمويل والتأثير"- موضوع العدد: الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة آفاق اقتصادية معاصرة، عدد ٤ ، مارس، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، ٢٠٢١ .

١٧. نرفين أحمد ماهر ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر باستخدام تحليل الانحدار ونموذج ARDL، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، العدد الرابع، الجزء الثاني، المجلد التاسع، كلية التجارة، جامعة قناة السويس ، ٢٠١٨ . ، https://journals.ekb.eg/article_٥٠٤٦٦_dcaed٤٥١d٨c٢d٠b٩c٤٠٣e١٥dc١٦٠٣٧c٨.pdf

١٨. نسيمة العطار، النظام القانوني لتسوية منازعات الاستثمار الأجنبي فى ظل المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ، ٢٠١٨ .

١٩. نفسية ناصري ، أثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى البلدان النامية – دراسة حالة الجزائر- » رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر ، ٢٠١١ .

المراجع الأجنبية :

1. - Hassan, Wael Moustafa, (2020), Determinants of Foreign Direct Investment in Egypt, IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM), Volume 22, Issue 6. Ser. IV (June), PP 48-62.
2. http://www.iosrjournals.org/iosr-jbm/papers/Vol22-issue6/Series-4/E2206044862.pdf
3. - Othman, Yusop, Andaman and Ismail. (2018), Impact Of Government Spending On FDI Inflows: The Case Of Asean-5, China And India International Journal of Business and Society, Vol. 19 No.2
4. Reviews: Egypt , 2020 , OECD Investment Policy -
5. - World Bank (2020) Doing Business Report, https://www.doingbusiness.org/en/reports/global-reports/doingbusiness-2020

مستخلص :

فى ظل فجوة المدخرات التي تعاني منها معظم الاقتصادات النامية بما فيها مصر، فإن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لسد هذه الفجوة هو ما تسعى إليه الحكومة لدفع عجلة التنمية ، ومن أمثلة الجهود التي تبذلها الحكومة المصرية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، وقوانين أخرى مثل قانون الضرائب الموحد وقانون الجمارك وتعديل قانون المحاكم الاقتصادية وغيرها من القوانين التي تساعد فى جذب الاستثمار ، وعلى الرغم من مجهودات الإصلاح التي بذلتها جمهورية مصر العربية لجذب الاستثمار الأجنبي ، مازالت تلك التدفقات دون المستوى المرغوب ، بسبب تداعيات دولية ومحلية أثرت على تدفقات الاستثمار الأجنبي ، وخلقت الحاجة إلى إصلاحات هيكلية إضافية لمواجهة العوائق التي تعترض تلك الاستثمارات، بما فى ذلك الحاجة لتحسين السياسات والإجراءات التي تقوم بها المؤسسات والهيئات المسؤولة عن الاستثمار .

الكلمات المفتاحية : الاستثمار الأجنبي ، قانون الاستثمار، المنازعات .

The legal framework to facilitate the foreign investment environment and its role in the development of the Egyptian economy

Dr. Mamoun Abdel Hafeez Mahmoud

Abstract

In light of the savings gap that most developing economies, including Egypt, suffer from, attracting foreign direct investment (FDI) to fill this gap is what the government seeks for moving development forward. For example, the Egyptian government issued the Investment Guarantees and Incentives Law. No. 72 of 2017, and other laws such as the Unified Tax Law No. 206 of 2020, Customs Law, and the amendment of the Economic Courts Law No.120 of 2008 and other laws that help attracting investment. Despite reform efforts in Egypt to attract FDI, these flows are still less than desirable, due to the international and local repercussions that affected FDI flows, and highlighted the need for additional structural reforms to meet the challenges facing investors at the present time. Including the need to improve policies and procedures carried out by the institutions that responsible for investment. Therefore, this study is concerned with identifying the economic and legal gaps and determinants that must be worked on to raise the capacity of the Egyptian economy to attract FDI, which in turn contributes to the development of local capabilities and raise the efficiency of the local investor.

Key words : Direct Investment, Investment Law, Disputes